

حين يتصدر السُّفهاء "مخاطر القيادة غير الكفوءة"

بقلم: أ.د عباس علي شلال / مدير مركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي
والدراسات المجتمعية



تظل القيادة من أعقد الظواهر التي تحدّد مصير الأمم، وتفتح أبواب الحضارة أو تُفضي إلى الانحدار والخراب، فالقيادة ليست مجرد تولّي منصب أو حمل لقب، بل هي مسؤولية ثقيلة تتطلب توازنًا دقيقًا بين الكفاءة العلمية، والحس الأخلاقي، والقدرة على قراءة نبض المجتمع وتوجيهه بحكمة.

وقد شهد التاريخ ولا يزال يشهد، ظاهرة صعود القادة غير الأكفاء، الذين يغتصبون مقاعد السلطة عبر وسائل مختلفة، تاركين وراءهم آثارًا كارثية من الفساد، والتراجع الاجتماعي، والتمزق السياسي، وهذه الظاهرة ليست مجرد فشل فردي، بل هي انعكاس أعمق لأزمات مجتمعية ونفسية وسياسية تُفسح المجال أمام التردّي والفساد.

هنا تتجلى كلمات قائدنا الفذ علي عليه السلام ببلاغتها العميقة وتحذيرها الصارخ "ولكنني آسى أن يلي أمر هذه الأمة سفهاؤها وفجارها، فيتخذوا مال الله دولاً، وعباده خولاً" وإن هذه الكلمات ليست مجرد تشخيص ديني، بل هي قراءة مبكرة لمنطق الزبائنية واستغلال النفوذ والجاه أو السلطة بكل أشكالها، وتحذير من تحوّل موارد الأمة إلى مزارع خاصة بيد السفهاء.

في عوالم السياسة والمجتمع، تظل القيادة ذلك المفصل الحساس الذي يمسك بمفاتيح المستقبل، ويحدّد مصير الشعوب والأمم، وليست القيادة مجرد منصب يتقلّده الفرد، بل هي قوة أخلاقية واجتماعية تُمنح لمن يجمع بين الرؤية السديدة، والحكمة، والكفاءة، والنزاهة، وعندما تفقد القيادة أحد هذه الأركان، تبدأ الخيوط بالتفكك، ويتسلّل الفساد إلى نسيج المجتمع.

إن أدهى ما في مسألة القيادة ليس فقط في اختيار القائد الصالح، بل في بيئة المجتمع التي تسمح لصعود غير الأكفاء، أو تقبلهم، أو حتى تمجيدهم، فالقيادة علاقة بين من يقود ومن يُقاد، علاقة تحتاج إلى توافق معايير عقلانية وأخلاقية، وإلى ثقافة شعبية واعية تحصن المجتمع من الوقوع في فخ الطغيان والغباء. وفي هذه الورقة سوف نبحث في ستة محاور ذات علاقة، وعلى النحو الآتي:

أولاً: القيادة كاختبار أخلاقي: هل تصلح الكفاءة وحدها؟

عندما نتحدث عن القيادة، فإن أول ما يتبادر إلى الذهن عادةً هو القدرة على إدارة الموارد، واتخاذ القرارات السريعة، وتحقيق الأهداف المنشودة، لكن هل تكفي هذه الكفاءة الفنية أو الإدارية وحدها لتكون معياراً لاستحقاق القيادة؟

القيادة ليست مجرد تقنية، بل هي اختبار أخلاقي عميق، فهي تحتم على القائد أن يمتلك فضائل تتجاوز المهارات العملية، مثل النزاهة، والعدل، والرحمة، والقدرة على رؤية الصالح العام فوق المصالح الشخصية أو الحزبية، وبدون هذه القيم، قد تتحول الكفاءة إلى أداة للطغيان والتدمير، فتُستخدم القوة والتأثير لتحقيق مآرب ضيقة على حساب الجماعة.

يرى الفلاسفة أن القيادة التي لا تُبنى على أساس أخلاقي تكون هشة معرضة للانحيار، وأن السلطة بلا ضمير لا تلبث أن تفسد، فسقراط، على سبيل المثال، ربط بين الحكمة والعدالة كشرطين أساسيين لأي حكم شرعي

ومستقر، كذلك، في الفكر الحديث، تؤكد نظريات القيادة الأخلاقية أن المسؤولية الأخلاقية للقائد لا تقل أهمية عن كفاءته التقنية، بل هي الأساس الذي يُبنى عليه الثقة والولاء الشعبي. والقيادة الحقة لا تُمنح فقط لمن يبرع في فنون الإدارة، بل لمن يثبت نفسه كأمين على حقوق الناس، ومدافع عن القيم التي تجمعهم، وإن الكفاءة بلا أخلاق، أو أخلاق بلا كفاءة، كلاهما لا يكفي؛ فالمزيج المتوازن هو ما يجعل القيادة ذات أثر إيجابي مستدام. الجانب الآخر الذي يربط القيادة بالأخلاق هو المسؤولية تجاه المتبوعين، فالقيادة ليست مجرد سلطة تُمارَس، بل علاقة تفاعلية بين القائد وأتباعه، تركز على الثقة والاحترام المتبادل، والقائد الكفوء أخلاقياً يدرك أن قراراته تؤثر في حياة الناس ومستقبلهم، لذلك يزن أفعاله وفقاً لقيم العدل والمصلحة العامة. في المقابل، يمكن للكفاءة التقنية أن تُستخدم من قبل قادة فاسدين أو أنانيين لتحقيق مكاسب شخصية أو مصالح ضيقة، فتتحول القيادة إلى أداة قمع وتجريد للحقوق، أو إلى استغلال للنفوذ السياسي والاقتصادي، وهذا الانحراف هو الذي يفسر العديد من الأزمات السياسية والاجتماعية التي شهدتها التاريخ، والتي كان سببها في الأصل تسلط غير الأكفاء الذين يفتقدون الضمير الأخلاقي.

ثانياً: حين يصعد الرديء: سيكولوجية المجتمعات التي تنتج قادة فاشلين

لا تحدث ظاهرة صعود القادة غير الأكفاء بمعزل عن البيئة الاجتماعية التي تحتضنهم، فالمجتمعات التي تسمح بتقلد السُفهاء والفجار لمواقع القيادة لا تعاني فقط من خلل في اختيار القادة، بل من جملة عوامل نفسية واجتماعية وسياسية تفسر هذا الواقع المؤلم -للأسف الشديد تكرر ظاهرة صعود السُفهاء في المجتمع العراقي- ولأسباب كثيرة.

واحدة من أبرز هذه العوامل هي الوعي السياسي الجماعي، أو غياب، فعندما يكون المجتمع عاجزاً عن التمييز بين القائد الكفوء والقيادة الزائفة، فإنه يسهل على غير الأكفاء الوصول إلى السلطة، هنا، تلعب عوامل مثل الجهل، والخوف، والتاريخ الثقافي دوراً مهماً في تقويض قدرة المجتمع على المحاسبة والمساءلة، فضلاً عن ذلك، تميل بعض المجتمعات إلى ثقافة الطاعة العمياء التي تعززها الهياكل السلطوية أو الدينية الصارمة، فتُضعف من قدرة الأفراد على النقد والمساءلة، مما يفتح الباب أمام ظهور قادة يستغلون هذا الانصياع لتثبيت سلطتهم رغم ضعفهم وكفاءتهم.

من جانب آخر، يبرز في علم النفس الاجتماعي مفهوم الإسقاط الجمعي، حيث يُحمّل المجتمع أدوار القائد المثالي لأشخاص لا يستحقونها، بدافع حاجة جماعية ملحة لوجود رمز قوي أو بطل خارق يحل مشاكلهم، حتى لو كان هذا القائد فاشلاً أو ضاراً.

لذلك، فإن صعود القادة الرديئين هو في كثير من الأحيان انعكاس لاضطرابات أعمق في المجتمع نفسه، تتعلق بثقافة المشاركة، والوعي السياسي، والقيم الاجتماعية التي تُغذي أو تُعيق تمكين القيادة الحقيقية. من بين العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى صعود القادة غير الأكفاء، تأتي الانقسامات المجتمعية الحادة كعامل

مهم، وفي المجتمعات التي تعاني من انقسام سياسي أو طائفي أو عرقي، قد تُصبح الولاءات الشخصية أو العائلية أو الجماعية هي المعيار الأساسي لاختيار القائد، بصرف النظر عن كفاءته أو أخلاقه، وهذا يفضي إلى اختيار قادة يمثلون مصالح ضيقة بدلاً من الصالح العام، مما يزيد من تفاقم الأزمات ويُضعف مؤسسات المجتمع والدولة.

علاوة على ذلك، فإن وجود أزمات اقتصادية أو اجتماعية مزمنة قد يدفع الجماهير إلى البحث عن حلول سريعة أو زعماء وهميين يعدون بحلول جذابة وسهلة، دون تدقيق في مدى قدرتهم الحقيقية على التنفيذ، وهذا الظرف يُفضي إلى ظهور قادة يتمتعون بجاذبية شخصية أو خطاب شعبي دون ضمان الكفاءة اللازمة.

وبالنظر إلى الجانب النفسي، فإن ميل الجماهير إلى البحث عن الاستقرار والتوجيه في أوقات الفوضى يمكن أن يُفسر قبولهم لقادة ضعفاء أو مستبدين، ظانين أن السلطة القوية هي طريق النجاة، وهذه الحالة قد تتحول إلى حلقة مفرغة تُكرّس هشاشة النظام الاجتماعي والسياسي وتزيد من معاناة المجتمع.

في المجمل، فإن فهم سيكولوجية المجتمعات التي تنتج قادة فاشلين هو خطوة أساسية لفك شفرة الأزمة السياسية والاجتماعية التي تتكرر في كثير من البيئات، وهو ما يؤكد على أهمية رفع مستوى الوعي السياسي وبناء ثقافة مشاركة حقيقية تحصّن المجتمعات من اختياراتها الخاطئة.

ثالثاً: من يصلح أن يُقاد؟ أزمة ثقافة التبعية مقابل ثقافة المشاركة

القيادة ليست علاقة أحادية الاتجاه يقوم فيها القائد فقط بتوجيه الأتباع، بل هي تفاعل ديناميكي يتطلب وجود قاعدة شعبية واعية وفاعلة تُشارك في صنع القرار، وتمارس مساءلة القائد وتراقب أفعاله، وفي المجتمعات التي تسود فيها ثقافة التبعية والقبول الأعمى للسلطة، تتضاءل فرص المحاسبة، ويُفسح المجال أمام صعود القادة غير الأكفاء الذين يستغلون هذه البيئة لترسيخ حكمهم، إذ تُعبر ثقافة التبعية عن نمط سلوكي جماعي يعتمد على الخضوع للطاعة دون نقد، وغياب المبادرة في المشاركة السياسية والاجتماعية، وهذا النمط غالباً ما يكون نتاج عوامل تاريخية واجتماعية مثل القمع السياسي، التعليم المحدود، وغياب المؤسسات المدنية الفاعلة.

على العكس من ذلك، تعكس ثقافة المشاركة وعياً جماعياً بمسؤولية المواطنين تجاه إدارة شؤونهم، وحرصاً على حماية مصالحهم وحقوقهم من خلال التعبير الحر، النقد البناء، والمساءلة الدائمة للقادة، ووجود هذه الثقافة يعزز من فرص انتقاء قادة أكفاء وملتزمين بالمصلحة العامة، ويقلص من مخاطر الفساد والانحراف.

تتطلب بناء ثقافة المشاركة جهوداً طويلة المدى تشمل التعليم السياسي، تعزيز حقوق الإنسان، تطوير مؤسسات المجتمع المدني، وإتاحة الفرص الحقيقية للمشاركة الشعبية في صنع القرار، ومن دون ذلك، تبقى القيادة رهينة التبعية، وسرعان ما تتحول إلى أداة في يد قلة من الطامعين والفسادين.

والسؤال: من يصلح أن يُقاد؟ لا يجيب عليه القائد وحده، بل المجتمع بأكمله، وبناء ثقافة سياسية صحيحة هو أحد أهم شروط استحقاق القيادة وجودتها.

إن آثار ثقافة التبعية تمتد إلى تفويض ثقة الأفراد بأنفسهم وبقدرتهم على التأثير في مجريات الأمور، مما يخلق جوًا من الاستسلام الاجتماعي حيث يُنظر إلى السلطة على أنها أمر مفروض لا يُجادل فيه، وهذا الاستسلام يعمق من هشاشة المجتمعات، ويُسهل على القادة غير الأكفاء الاحتفاظ بمواقعهم حتى في مواجهة الأداء الضعيف أو القرارات السيئة.

وقد تولد ثقافة التبعية حالة من الانعزال السياسي والاجتماعي، إذ يفقد المواطنون رغبتهم أو قدرتهم على المشاركة الفاعلة في الحياة العامة، مما يؤدي إلى ضعف الحراك المجتمعي وعدم وجود ضغوط شعبية تحسن من جودة القيادة.

في المقابل، تعزز ثقافة المشاركة الشفافية والمساءلة، فتخلق بيئة تشجع على الحوار المفتوح والنقد البناء، وتحفز القادة على العمل بجدية والتزام لما فيه مصلحة الجميع. كما تُسهم في بناء مواطنين فاعلين يمتلكون القدرة على التأثير الإيجابي، مما ينعكس بشكل مباشر على تحسين جودة القيادة واستقرار النظام السياسي.

رابعاً: خطاب الرجل القوي: الكاريزما المزيفة وتضليل الجماهير

تلجأ المجتمعات في أوقات الأزمات أو الفوضى إلى البحث عن "الرجل القوي" أو القائد الكاريزمي الذي يعد بحلول سريعة وقاطعة، غير أن هذه الكاريزما قد تكون في كثير من الأحيان مزيفة ومضللة، حيث يُستخدم السحر الشخصي والخطاب الشعبي لخداع الجماهير وتثبيت سلطة لا تستند إلى الكفاءة الحقيقية أو القيم الأخلاقية.

الكاريزما، بطبيعتها، هي قوة جذب شخصية تخلق ارتباطاً عاطفياً بين القائد والجماهير، لكنها ليست ضماناً على الصلاح أو الكفاءة، في الواقع، يمكن أن تصبح الكاريزما أداة لاستعباد الشعوب، كما حدث مع بعض القادة الذين استغلوا شعبيتهم المؤقتة لتحقيق مكاسب شخصية أو فرض أنظمة ديكتاتورية.

الخطاب الشعبي الذي يصاحبه "الرجل القوي" يعتمد غالباً على تبسيط المشاكل وتعظيم العدو أو الخصم، مما يخلق مناخاً من الخوف والتبعية، كما يتم استغلال مشاعر الغضب والإحباط الشعبي لتبرير اتخاذ إجراءات استبدادية تحت شعار "إنقاذ الوطن" أو "استعادة العظمة".

نماذج تاريخية كثيرة مثل موسوليني، هتلر، أو صدام حسين تقدم دروساً واضحة عن كيفية استخدام الكاريزما المزيفة لتضليل الجماهير وتدمير المؤسسات، رغم أن شعبيتهم الواسعة ظاهرياً، وفي العصر الحديث، لم تخلُ العديد من الأنظمة أو الحركات الجماهيرية والسياسية من ظاهرة "الرجل القوي" الذي يخدع بتأثيره السطحي، لكنه يفتقر إلى الرؤية الاستراتيجية والكفاءة الحقيقية.

لذلك، فإن نقد خطاب "الرجل القوي" والكشف عن آلياته أمر ضروري لفهم كيف يمكن أن تُستغل القيادة الزائفة لاستعباد الشعوب وتدمير الدول.

تُستخدم الكاريزما المزيفة كأداة نشطة في تضليل الجماهير من خلال الخطاب الشعائري والرموز القوية التي تستهدف مشاعر الانتماء والهوية، فتُغيب النقد العقلاني وتُعزز الولاء المطلق للقائد، وهذا الخطاب يُغذي

شعور الجماهير بأن القائد هو الحل الوحيد لمشاكلهم، مهما كانت أساليبه أو خلفياته، فضلاً عن ذلك يسعى القائد الكاريزمي الزائف إلى تجزئة المجتمع عبر خلق أعداء وهميين أو قوى معادية داخلية وخارجية، وهو ما يُبرر تقييد الحريات الفردية وجعل القمع وسيلة للحفاظ على السلطة، وهذا التكتيك يُضعف من بنية المجتمع ونسيجه ويقوض أسس السلم المجتمعي والحياة الآمنة للمختلفين.

يفتقر القائد الكاريزمي المزيف غالباً إلى الشفافية والمساءلة، فهو لا يحتمل النقد ولا يسمح بوجود مؤسسات مستقلة تراقب أداؤه، وهذا الانفراد بالسلطة يُفضي إلى شخصية تسلطية تتصف بالاستبداد الاجتماعي والسياسي والتراجع المؤسسي.

إن مواجهة خطاب "الرجل القوي" تتطلب بناء وعي نقدي جماعي يعزز من ثقافة المشاركة والتشكيك في الخطابات السهلة والمغريات الشخصية، كما تستوجب دعم المؤسسات الديمقراطية المستقلة التي تضمن توزيع السلطة ومراقبة القادة.

ويبقى الكشف عن الكاريزما المزيفة هو الخطوة الأولى نحو حماية المجتمعات من الوقوع في فخ القيادة الفاشلة، وتمكين القادة الحقيقيين الذين يجمعون بين الحضور الشخصي والكفاءة والأخلاق.

خامساً: لعنة القيادة: كيف تفسد السلطة من لا يملك مناعتها؟

تعد السلطة اختباراً حقيقياً لشخصية القائد، فهي ليست مجرد موقع يُمنح أو يُنتخب، بل هي قوة تحمل معها مسؤوليات جسيمة وضغوطاً نفسية واجتماعية قد تؤثر عميقاً في سلوكيات الفرد، وكثيراً ما يرى الفلاسفة وعلماء السياسة أن السلطة تُفسد من لا يملك مناعة أخلاقية ونفسية ضد إغراءاتها.

السلطة تجلب معها امتيازات مادية واجتماعية هائلة، وقدرة غير محدودة على التأثير في حياة الآخرين، وهذا الاختلاف في التمكين يختبر صلابة القائد وقيمه، وإن لم يكن القائد مُحاطاً بمنظومة رقابة ومساءلة، أو لم يكن يمتلك ثباتاً داخلياً وضميراً يقظاً، فإنها قد تقوده إلى التعالي، الاستبداد، وإساءة استخدام السلطة.

الفيلسوف نيكولو مكيافيلي تحدث عن هذا التحدي بشكل واضح، محذراً من أن "السلطة تغري من لا يملكها، وتفسد من يملكها"، كذلك، يرى فريدريك نيتشه أن القوة تتحول إلى أداة للهيمنة حين يفتقد صاحبها إلى حس بالمسؤولية الأخلاقية.

ومن الناحية النفسية، تشير الدراسات إلى أن بعض القادة يتغيرون جذرياً بعد تقلدهم المناصب العليا، حيث تظهر عليهم سمات نرجسية، تعصب، ورغبة في السيطرة المطلقة، مما ينعكس سلباً على مجتمعاتهم.

ولا تكفي الكفاءة أو الشعبية لاختيار القائد، بل يجب تقييم قدرة المرشح على مقاومة مغريات الجاه وفساد السلطة، والتحكم في نزعاته الشخصية، والالتزام بقيم العدالة والرحمة.

تظهر هذه الظاهرة بوضوح في العديد من الأمثلة التاريخية والسياسية حيث أدى تقلد السلطة إلى تحوّل جذري في شخصية القائد، فتبدلت المبادئ والقيم التي استند إليها سابقاً إلى رغبات متسلطة في فرض السيطرة، وفي بعض الأحيان، يتعرض القائد لضغوط بيئية وثقافية تدفعه إلى اتخاذ قرارات متشددة أو قمعية، ظناً منه أنها تحافظ على النظام أو تحقق الاستقرار، لكنها في الحقيقة تزرع بذور الفساد والانحيار.

إن غياب مؤسسات مستقلة للرقابة والمساءلة يفاقم من هذه المشكلة، إذ يشعر القائد بأن أفعاله غير خاضعة للمحاسبة، مما يعزز ثقته المطلقة بقراراته ويشجعه على تجاوز القوانين والمعايير الأخلاقية. الجانب الآخر المهم هو أن السلطة تخلق نوعاً من العزلة الاجتماعية والنفسية للقائد، حيث تقل فرص التواصل الصادق والنقد البناء، مما يزيد من إحساسه بالانعزال ويعمّق ظاهرة التحيز الذاتي، وهذه العزلة قد تؤدي إلى فقدان التوازن النفسي، وتكريس ممارسات استبدادية لا تعود بالنفع على المجتمع. إن اختيار القادة يجب أن يشمل تقييم مدى تمتعهم بمناعة أخلاقية ونفسية، وقدرتهم على الانضباط الذاتي، والتعامل مع السلطة كأمانة ومسؤولية لا كامتياز أو سلطة مطلقة، كما يجب أن تُعزز المؤسسات الرقابية وتُبنى ثقافة محاسبة مستمرة تقيّد من سلطة الفرد، وتحول دون استغلالها.

سادساً: عندما تصبح القيادة "غنيمة": منطق الزبائنية^[1] وتفتيت الصالح العام هناك شخصيات ومجتمعات لا تنظر إلى مواقع القيادة كمسؤولية وخدمة للصالح العام، بل كـ"غنائم" تُقسم بين جماعات أو أفراد بناءً على الولاءات الحزبية أو العائلية أو الطائفية، وهذا المنطق الزبائني يحوّل السلطة من أداة لتنمية المجتمع إلى وسيلة لتوزيع المصالح الشخصية، مما يُضعف مؤسسات الدولة ويقوض من نزاهتها وفعاليتها.

الزبائنية، بطبيعتها، تعتمد على شبكة من العلاقات الشخصية والولاءات المتبادلة، التي تُفضّل الأفراد على أساس الانتماءات لا على أساس الكفاءة أو الاستحقاق، وفي هذا السياق، تُغيب الشفافية وتُهمش آليات المحاسبة، مما يفتح الباب أمام الفساد والتبديد.

هذا المنطق يخلق دوامة من الانقسامات والتوترات الاجتماعية، إذ تصبح الفئات المستبعدة غاضبة ومحتقنة، ويزداد تآكل الثقة في النظام السياسي والمؤسسات، مما يهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي، فضلاً عن ذلك، تُستنزف الموارد العامة في هذه العملية، حيث تُستخدم السلطة لتوزيع المكاسب بدلاً من الاستثمار في تطوير المجتمع والبنية التحتية، وهو ما يُعيق التنمية ويُعمّق الفقر والبطالة.

إن مكافحة منطق الزبائنية تتطلب بناء مؤسسات قوية مستقلة تعتمد على الشفافية والمساءلة، وتعزيز ثقافة الحكم الرشيد الذي يضع مصلحة المجتمع فوق المصالح الضيقة.

تُعد الزبائنية من أبرز العقبات التي تواجه بناء مجتمع حر ودولة المؤسسات الحديثة، حيث تعتمد على توظيف السلطة لتكريس علاقات الولاء والتبعية التي تعيق المنافسة الشريفة والشفافة، وفي هذا النظام لا يُهم مدى كفاءة أو نزاهة الشخص الذي يشغل موقعاً قيادياً، بقدر ما تهتم شبكة العلاقات التي تدعمه وتحقق له الحماية السياسية.

⁽¹¹⁾ الزبائنية أو الكلينتيلية: Clientelism هي مفهوم سياسي واجتماعي يُشير إلى علاقة تبادلية غير متكافئة بين طرفين: الراعي (القائد أو السياسي) والزبون (المواطن أو التابع) وفي هذه العلاقة، يمنح الراعي منافع خاصة (وظيفة، مال، تسهيلات، حماية) مقابل الولاء السياسي أو الدعم الانتخابي، وليس على أساس الجدارة أو الاستحقاق أو القانون: والزبائنية: تعني شبكة علاقات تبادلية بين قادة وسياسيين ومجتمعات أو فئات، تقوم على شراء الولاء مقابل الخدمات.

يشجع منطق الزبائية على ثقافة الامتيازات والاستثناء بالمكاسب، مما يزيد من الفوارق الاجتماعية ويعمّق الشعور بالظلم الاجتماعي، وينتج عنه إحباط شعبي قد يتحول إلى احتجاجات أو انقسامات داخلية، وهذه الدوامة تصعب كسرها بسبب تداخل المصالح بين القوى السياسية والاقتصادية التي تستفيد من استمرار نظام الزبائية، مما يجعل الإصلاح عملية معقدة تتطلب إرادة سياسية حقيقية، ودعم مجتمعي واسع. على المستوى الاجتماعي، تسهم الزبائية في ترسيخ ثقافة عدم الثقة بين المواطنين والدولة، وتضعف من قدرة المجتمع على التماسك والاندماج، حيث ينظر الأفراد إلى الدولة على أنها فضاء صراع مستمر على المصالح الشخصية بدلاً من كونها جهة تحقق العدالة والتنمية.

مصادر:

- شلش، نزار. (2020). الزبائنية السياسية وأثرها في ترسيخ الفساد في العالم العربي: دراسة سوسيولوجية. مجلة العلوم الاجتماعية، 48(1)، 115-142.
- عبد الستار إبراهيم. (2008). سيكولوجية الجماهير: من الانتماء إلى التطرف. القاهرة: عالم المعرفة.
- العزاوي، محمد عبد الله. (2014). السلطة والمجتمع: دراسة في فلسفة الحكم ومشروعية الدولة. بغداد: دار الحكمة.
- مجتهد، فهد. (2016). سيكولوجية القائد وتشكيل وعي الجمهور. مجلة العلوم النفسية والتربوية، 35(4)، 99-122.
- Conger, J. A., & Kanungo, R. N. (1998). Charismatic leadership in organizations. SAGE Publications.
- Fisman, R., & Golden, M. A. (2017). Corruption: What everyone needs to know. Oxford University Press.
- Le Bon, G. (2002). The crowd: A study of the popular mind. Dover Publications. (Original work published-1895)
- Northouse, P. G. (2021). Leadership: Theory and practice (9th ed.). SAGE Publications.